بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (15) لسنة 2024
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2025

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025 ومناقشته والسير باجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور بالتزامن مع انجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

وفي ضوء التوجيهات الملكية السامية للحكومة بمواصلة برامج التحديث الوطنية والبناء على ما تم انجازه، والإسراع بإنجاز برامج ومشاريع رؤية التحديث الإقتصادي والإصلاحات الهيكلية للوصول الى النمو الشامل المستدام وخفض معدل البطالة وحماية المستوى المعيشي للمواطنين، وفق آليات واضحة لتقييم الاداء مستندة الى مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة.

وفي ضوء التحديات والظروف الصعبة التي تواجه الاردن جراء استمرار التوترات الاقليمية والعالمية وما تبعها من اثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

وانسجاماً مع السياسة المالية الحصيفة للحكومة والسياسات السليمة للإقتصاد الكلي والتي أثمرت عن رفع التصنيف الإئتماني للأردن وتعزيز مصداقية سياسات واجراءات الحكومة، وبهدف الحفاظ على المكتسبات المتحققة والمرونة الكافية للتعامل مع التحديات التي يواجهها اقصادنا الوطني وتحصينه من مخاطر الأزمات وما يتطلبه ذلك

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

من احتواء العجز وضبط مستوى الدين العام وصولاً به الى المستويات المستهدفة في برنامج الاصلاح الوطني، ولضمان قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي والاهداف الاستراتيجية العليا ضمن مسارات متناسقة ومتكاملة تمكن من تعزيز كفاءة وفعالية الإنفاق العام وتوجيهه نحو مجالات الانفاق ذات الاولوية وخاصة المشاريع الوطنية الاستراتيجية.

فقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقوف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقوف المحافظات لعام 2025، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :**

1. تسريع وتيرة تنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام وفق الأطر الزمنية المحددة.
2. متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي لتعزيز منعة الاقتصاد الوطني وتعزيز استقراره وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
3. الالتزام بمواصلة تنفيذ السياسات والاصلاحات الهيكلية والاجراءات الهادفة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة متضمنة الاستمرار باجراءات تعزيز الإدارة الضريبية والجمركية.
4. ايلاء القوات المسلحة والاجهزة الامنية الاهتمام والرعاية وتوفير الدعم اللازم لتمكينهما من اداء مهامها بكفاءة واقتدار في ظل الاوضاع الاقليمية السائدة.

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

5. دعم القطاعات الرئيسية في الإقتصاد الوطني وتحفيز الأنشطة الاقتصادية وخاصة القطاعات الصناعية والتصدير الداعمة للنمو وتحسين فرص التشغيل، وتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإقتصادية، وتهيئة البيئة الممكّنة للإستثمار الخاص وتمكينه من أداء دوره في تعزيز النمو الإقتصادي.
6. تعزيز كفاءة الإنفاق الرأسمالي واستهداف البرامج والمشاريع المحفزة للنمو الاقتصادي، مع الاخذ بعين الإعتبار الآلية المعتمدة في تحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية الجديدة.
7. منح الأولوية لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخاصة المشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية والمياه والطاقة المتجددة والتعدين وغيرها، وفق رؤية ومنظور الحكومة للدور القيادي للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
8. تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والمشاريع الملتزم بها.
9. الإرتقاء بالرعاية الصحية المقدمة للمواطنين وتحسين جودة الخدمات الصحية، واعداد برنامج متكامل للوصول إلى التأمين الصحي الشامل وفق مراحل واضحة وأطر زمنية محددة.

10. تطوير التعليم وتحديثه بما ينسجم مع التطورات العالمية لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، والتوسُّع في برامج التَّعليم المهني والتقني ورياض الأطفال، ورفع سويَّة المدارس في مختلف مناطق المملكة ومواصلة تأهيل وتدريب المعلّمين.

11. تطوير منظومة الرعاية والحماية الاجتماعيّة وتعزيز كفاءة توجيه الدعم لمستحقيه، والاستمرار ببرامج التَّمكين الاقتصادي للقادرين على العمل من الأسر الفقيرة والمستهدفة، وتطوير مهارات وقدرات المنتفعين لتعزيز مساهمتهم في النشاط الاقتصادي.

12. تعزيز الامن الغذائي للمملكة وتسريع الإنجاز في محاور الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي .

13. استعادة عافية القطاع السياحي وتعزيز منعته وكفاءته، وتعظيم الاستفادة من الامكانات والفرص الواعدة لوضع الاردن في مقدمة الدول الجاذبة للسياحة العالمية وتحفيز الإستثمارات المحلية والاجنبية في القطاع السياحي.

14. دعم الجهاز القضائي وبناء قدرات القضاة والكوادر المساندة، والاستمرار بتطوير المنظومة الإلكترونية لتسهيل وتسريع إجراءات التقاضي، وبما يمكن الجهاز القضائي من تعزيز دوره في حماية الحقوق وإرساء مبادئ العدالة والنزاهة.

15. المضي قدماً في مشروع التحوُّل الرقمي في المؤسَّسات الحكومية وفق الاستراتيجيّة الوطنيّة للتحوّل الرقمي والخطّة التنفيذيّة للأعوام (2021-2025)، والتوسع في مراكز الخدمات الحكومية الشَّاملة بأسرع وقت لتؤدي دورها في تقديم الخدمات للمواطنين بجودة وكفاءة.

16. النهوض بقطاع النقل ورفع جودته وكفاءته، وتوسعة شبكات الطُّرق وتعزيز استدامتها، وانشاء طرق تنمويَّة بديلة مدفوعة الأجر، وتوظيف التكنولوجيا والحلول الذكية في هذا القطاع.
17. تعزيز أمن التزود بالمياه، وضبط الفاقد من المياه والمحافظة على مصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل.
18. مواصلة تنفيذ اجراءات تطوير اعداد الموازنة العامة والهادفة الى تعزيز ربط الموازنة العامة بالاداء بالتعاون مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2025 وفق الاجراءات المعتمدة لذلك.
19. متابعة تقييم أداء ونفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد التقارير الربعية بهذا الخصوص، ومتابعة الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة السنوي وتصويب المخالفات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرار تلك المخالفات.
20. المضي قدماً في جهود التحول نحو الاقتصاد الاخضر، وتنفيذ الالتزامات الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي وربطها بالخطط الاستراتيجية للمؤسسات الحكومية.
21. تعزيز الاستدامة المالية لشركة الكهرباء الوطنية وضبط الفاقد من الكهرباء والبحث عن أسواق خارجية لتصدير الكهرباء في ضوء الفائض في انتاج الكهرباء، بالتزامن مع الاستمرار بتعزيز كفاءة الطاقة الوطنية وتطوير مصادرها وتنويع مصادر الطَّاقة النَّظيفة.

22. الالتزام بتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج المرتبطة بالمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.

وقد استندت موازنة عام 2025 إلى التوقعات الإقتصادية الرئيسية التالية :

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (2.5%) لعام 2025 وبنسبة (3%) لعامي 2026 و2027. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (4.9%) لعام 2025 وبنسبة (5.6%) لعامي 2026 و2027 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (2.2%) في عام 2025 ونحو (2.5%) في عام 2026 و(2.3%) في عام 2027.
3. نمو الصادرات بنسبة (0.7%) لعام 2025 ويتوقع ان تشهد نمواً بنحو (6.6%) في عام 2026 و(4.6%) في عام 2027.
4. نمو المستوردات بنسبة (4.1%) لعام 2025 و(7.1%) في عام 2026 و(5.9%) في عام 2027.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 نحو (4.6%-) لتنخفض الى (4.1%-) في عام 2026 وإلى (3.8%-) في عام 2027.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

1. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
2. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
3. قصر التعيينات على الوظائف الشاغرة على الاحتياجات الملحّة.
4. مواصلة استهداف الهبوط التدريجي للدين العام والعجز الاولي للموازنة العامة.
5. تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي، والاستفادة من آثار التصنيف الائتماني الايجابي من قبل مؤسسات التصنيف الإئتماني في الحصول على التمويل من الأسواق الدولية بأقل أسعار فائدة ممكنة.
6. رفع كفاءة وإعادة ترتيب اولويات الانفاق الرأسمالي وتركيزه في المجالات ذات الاولوية، وخاصة مشاريع رؤية التحديث الإقتصادي ضمن برامج ومشاريع تعزز مساهمتها في تحقيق النتائج المستهدفة.
7. مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز استدامة مؤشرات المالية العامة، واتخاذ الاجراءات الهادفة الى ضبط النفقات وتوجيهها لاوجه الانفاق الضرورية دون الإضرار بقدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب. وفي هذا الخصوص، ستقوم الحكومة بترشيد نفقات استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والقرطاسية، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، وتعزيز استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة،

وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء السيارات والاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.

8. اعادة تصنيف نفقات المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع الأنشطة الجارية ضمن النفقات الجارية.

9. رصد المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.

10. رصد المخصصات المالية لدعم السلع الإستراتيجية والاستمرار في تثبيت سعر مادة الخبز وأسطوانة الغاز، وتعزيز الرصيد الإستراتيجي من القمح والشعير لفترات زمنية كافية.

11. رصد المخصصات المالية لصندوق دعم الصناعات، ومخصصات تزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي لخفض كلف الطاقة في عمليات الإنتاج، ومخصصات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصدير.

12. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والنفقات الجارية لإدامة عمل مجالس المحافظات.

13. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة .

14. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .

15. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.
16. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، الا في الحالات المبررة وبموافقة مجلس الوزراء.
17. عدم شراء خدمات المستخدمين الا في الحالات المبررة وبموافقة رئيس الوزراء.
18. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.
19. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.
20. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج المنح الموقعة مع الجهات الدولية.
21. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
22. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
23. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.
24. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والمياه والطاقة.
25. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي.

26. رصد المخصصات اللازمة لدعم عملية التحول الرقمي وشراء أنظمة التشغيل والبرمجيات وتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية وتحصين الأنظمة التقنية والتكنولوجية الوطنية.
27. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية وتحسين استجابة الموازنة لاحتياجات النوع الاجتماعي.
28. الاخذ بعين الاعتبار في تقدير الايرادات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، والاثر المترتب على الاصلاحات الهيكلية المالية لمكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي.
29. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

الرقـم .....
التاريخ .....
الموافق .....

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعام 2025-2027 بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2024/11/10 مع تضمين مشاريع موازناتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، مع مراعاة محدودية الموارد المالية المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العـام ورفع كفاءتـه وانتاجيتـه عند اعـداد هذه الموازنـات، وعلى ان تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على خططها الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية، اضافة الى البيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس وقيم مؤشرات الأداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن قيم المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات 2025-2027، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بما فيه المرأة والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة/ الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة، وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الانجاز والإجراءات الهادفة لمعالجة هذه التحديات على مستوى البرامج ، والنتائج والمخرجات التي تقدمها لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي والأولويات الوطنية والبرامج، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي. إضافةً إلى بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من

الرقـم .....
التاريخ .....
الموافق .....

هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج، وتحديد الأولويات المتعلقة بالتغير المناخي والنـوع الاجتماعي والأولويات الأخرى والاجراءات المتخذة لتحقيق تلك الأولويات والنتائج المتوقعة لها والبرامج المرتبطة بها، وإبراز قضايا ومجالات النوع الاجتماعي التي يتناولها البرنامج.

ولتحقيق اهداف السياسة المالية وضبط العجز المالي وضبط معدلات نمو الدين العام خلال السنوات 2025-2027 فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة ببلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2025.

رئيـس الـــــوزراء

الدكتور جعفر عبد حسان